

المحتويات

الصفحة

1	_____ : التطورات الاقتصادية الدولية	الفصل الأول
1	_____ نظرة عامة	
2	_____ النمو والأسعار	
5	_____ التجارة والمدفوعات	
9	_____ الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية	
9	_____ الاحتياطيات الدولية	
10	_____ أسعار الفائدة	
10	_____ أسعار الصرف	
11	_____ تطورات عام 2003	
12	ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم (1998-2003)	
13	ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم (1998-2003)	
14	ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة (1998-2003)	
15	ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة في العالم (1998-2003)	
15	ملحق (5/1) : التغيير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية - السلع والخدمات (1998-2003)	
16	ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى (1998-2003)	
17	ملحق (7/1) : الاحتياطيات الدولية للدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى (1998-2003)	
18	ملحق (8/1) : أسعار الفائدة (1998-2003)	
19	ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة) (1998-2003)	
20		

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2003، حيث ارتفع معدل نموه الحقيقي من 3.0 في المائة في عام 2002 إلى 3.9 في المائة في عام 2003. وتجدر الإشارة إلى أن أداء النمو قد تباين بين المجموعات والدول. ففي مجموعة الدول المتقدمة، يلاحظ بأن معدل النمو قد تحسن مقارنة بالعام الماضي في كل من اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بينما تراجع في منطقة اليورو وكندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع وأستراليا ونيوزيلندا. أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ومجموعاتها الفرعية، فقد ارتفع معدل النمو بصورة ملحوظة للدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة، وارتفع بدرجة أقل لدول الشرق الأوسط ودول وسط وشرق أوروبا والدول الأفريقية. أما بالنسبة لدول نصف الكرة الغربي، فلا يزال معدل نموها كمجموعة يقل بدرجة ملحوظة عن باقي مجموعات الدول النامية والناشئة. هذا، وقد صاحب التحسن في معدل النمو ارتفاع طفيف في معدلات التضخم في كل من مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. كما صاحبه كذلك ارتفاع في حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات حيث بلغ معدل نموه 4.5 في المائة خلال عام 2003، مقابل 3.1 في المائة خلال عام 2002.

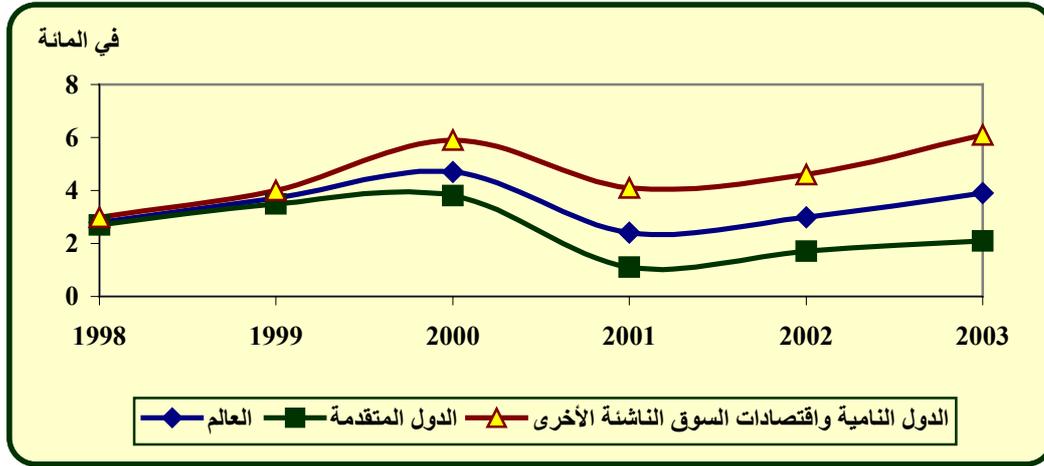
وبالنسبة للمديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى خلال العام بدرجة ملحوظة عن العام السابق، حيث بلغ معدل نموه 4.6 في المائة خلال عام 2003، مقابل 2.2 في المائة خلال عام 2002. إلا أنه في الوقت نفسه، تراجعت مدفوعات خدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات بسبب التطورات الإيجابية في حجم التجارة الخارجية خلال عام 2003. كذلك استمرت الاحتياطات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في النمو وذلك نتيجة للتطورات الإيجابية في التجارة الخارجية والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية والمالية لتلك المجموعة من الدول.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد استمر خلال عام 2003 الاتجاه السائد نحو تحقيق مستويات منخفضة منها لحفز الانتعاش الاقتصادي. فقد خفضت كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة من أسعار الفائدة الرسمية، وحافظت كل من اليابان وكندا على تلك الأسعار عند مستوياتها في نهاية العام السابق. وقد صاحب تلك التطورات تراجع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة في السوق في الدول المتقدمة، وذلك بالنسبة لأسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء. أما بالنسبة لتطورات أسعار الصرف خلال عام 2003، فقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي بصورة ملحوظة أمام العملات الرئيسية الأخرى.

النمو والأسعار

تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2003، حيث بلغ معدل نموه 3.9 في المائة، مقابل 3.0 في المائة في عام 2002، و2.4 في المائة في عام 2001. وقد جاء هذا التحسن كمحصلة لارتفاع معدل النمو في الدول المتقدمة من 1.7 في المائة في عام 2002، إلى 2.1 في المائة في عام 2003، وارتفاع معدل النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 4.6 في المائة إلى 6.1 في المائة للتوالي⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعتين الرئيسيتين المذكورتين قد كان متبايناً بدرجة ملحوظة، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية
2003-1998



فبالنسبة للدول المتقدمة، تحسن النمو الاقتصادي بدرجة ملحوظة في اليابان، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تراجع النمو في منطقة اليورو للعام الثالث على التوالي. فبالنسبة للولايات المتحدة، ارتفع معدل النمو من 2.2 في المائة في عام 2002، إلى 3.1 في المائة في عام 2003، وذلك كنتيجة أساسية للانتعاش الذي تحقق خلال النصف الثاني من عام 2003، والذي نتج عن انخفاض حالة عدم التيقن المصاحبة للحرب في العراق، واستمرار انتعاش سياسات مالية ونقدية محفزة للنشاط الاقتصادي. فقد أدت التخفيضات الضريبية والمستويات المتدنية لأسعار الفائدة إلى تنشيط الاستهلاك الخاص، وارتفاع أنشطة إعادة التمويل العقاري، وعودة النشاط للاستثمار في قطاع الأعمال والذي صاحب ارتفاع الأرباح.

(1) يلاحظ اختلاف تقسيم المجموعات الرئيسية للدول عن تقرير العام الماضي حيث تم التحول من التقسيم لثلاث مجموعات رئيسية تمثلت في الدول المتقدمة والدول النامية والدول المتحولة، إلى التقسيم للمجموعتين المستخدمتين في هذا التقرير خدمة لأغراض التحليل.

وفيما يتعلق باليابان، ارتفع معدل النمو بصورة ملحوظة من -0.3 في المائة في عام 2002، إلى 2.7 في المائة في عام 2003، ليوقف بذلك التدهور في النمو الذي ساد خلال العامين السابقين. وقد تحقق هذا التحسن على الرغم من الارتفاع في قيمة الين الياباني خلال عام 2003، والذي لم يؤثر سلباً على الأداء الجيد للصادرات، خاصة إلى الدول الآسيوية. وقد ساهم أيضاً في تحسن معدل النمو ارتفاع الاستثمار الخاص، الذي نتج عن ارتفاع الربحية وعودة الانتعاش لأسواق الأسهم.

أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد اقتصر معدل النمو فيها خلال عام 2003 على 0.4 في المائة، وذلك مقابل 0.9 في المائة في العام السابق. إلا أنه من الملاحظ أن معدل النمو كان قد بدأ في التصاعد خلال النصف الثاني من العام، بعد أن لم يتحقق أي نمو تقريباً خلال النصف الأول من العام. وقد تحقق ذلك نتيجة زيادة الصادرات التي صاحبت الارتفاع الملحوظ في التجارة العالمية، الأمر الذي أدى بدوره لعودة الاستثمار للانتعاش. أما بالنسبة للنفقات في معدلات النمو ما بين دول المنطقة، فقد عكس أساساً الفروق في قوة الطلب المحلي. فقد كان الطلب المحلي قوياً في كل من اليونان وأيرلندا وأسبانيا، الأمر الذي ساعد على تحقيق أداء جيد للنمو، بينما كان الطلب ضعيفاً في كل من ألمانيا وهولندا مما حدّ من أداء النمو.

أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد كان الأداء الاقتصادي في المملكة المتحدة قوياً على عكس ما تحقق في منطقة اليورو، وذلك نتيجة انتهاء سياسات مالية ونقدية تتلاءم بدرجة أكبر مع مرحلة الخروج من الركود، ونتيجة للمرونة العالية للهياكل الاقتصادية التي توافرت بفضل الإصلاحات التي تمت في أسواق العمل والأسواق المالية في العقدين الماضيين. أما بالنسبة للاقتصاد الكندي، فقد تباطأ معدل نموه نتيجة للارتفاع الملحوظ في سعر صرف الدولار الكندي، وتأثير مرض جنون البقر على الصادرات الكندية. وفيما يتعلق بالدول الآسيوية حديثة التصنيع (كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) فقد تباطأ نموها من 5.1 في المائة في عام 2002 إلى 3.0 في المائة في عام 2003، وذلك كنتيجة أساسية لتأثير مرض سارس. كذلك تباطأ النمو أيضاً في كل من أستراليا ونيوزيلندا، حيث تراجع معدل النمو من 3.8 في المائة و4.3 في المائة للدولتين على التوالي إلى 3.0 في المائة و3.5 في المائة.

وفيما يتعلق بمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد كان التحسن في أدائها الاقتصادي ملحوظاً، حيث بلغ معدل نموها كمجموعة 6.1 في المائة خلال عام 2003، مقابل 4.6 في المائة خلال عام 2002. ويلاحظ في هذا الشأن أن التحسن قد شمل كافة المجموعات الفرعية، إلا أنه يلاحظ في الوقت نفسه بأنه لا يزال هناك تفاوت كبير في معدلات النمو بين تلك المجموعات، حيث تراوح معدل النمو بين 7.8 في المائة في الدول النامية الآسيوية و1.7 في المائة في مجموعة دول نصف الكرة الغربي.

وقد عكس تباين الأداء فيما بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى اختلافات رئيسية في استجابة تلك الاقتصادات لعودة الانتعاش للاقتصاد العالمي، وفي قوة الطلب المحلي، ومنهج السياسات التي اتبعت.

فبالنسبة للدول النامية الآسيوية، ساعدت السياسات النقدية غير المتشددة وما صاحبها من انتعاش الائتمان الاستهلاكي من جانب، وقوة أداء الصادرات من جانب آخر على تقوية أداء النمو. هذا، وقد كان النمو قوياً بصفة خاصة في كل من الصين والهند حيث حققتا معدل نمو بلغ 9.1 في المائة و 7.4 في المائة على التوالي. وقد تحقق ذلك نتيجة الانتعاش الملحوظ في النشاط الاستثماري بالنسبة للصين، وتأثير عملية الإصلاح والتحرير الاقتصادي التي تمت في الهند خلال التسعينات.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة، فقد حققت كمجموعة معدل نمو قوي بلغ 7.6 في المائة خلال عام 2003، مقابل 5.1 في المائة خلال عام 2002، وكان الأداء القوي للنمو عاماً داخل المجموعة وخاصة في روسيا التي سجلت معدل نمو بلغ 7.3 في المائة في عام 2003 مقابل 4.7 في المائة خلال عام 2002. وقد ساهم في الأداء القوي للنمو ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

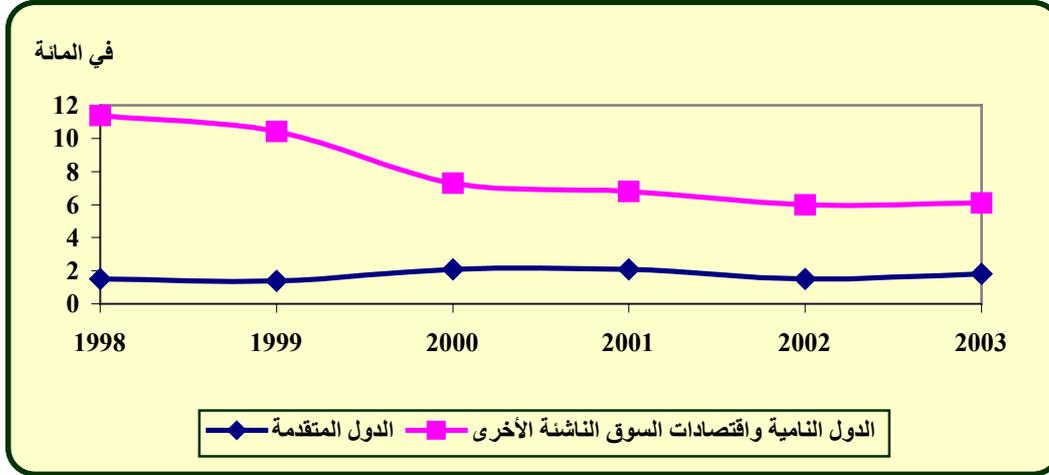
وجدير بالذكر أن التطورات العالمية في قطاع النفط قد ساهمت بدورها في رفع معدل النمو في مجموعة دول الشرق الأوسط، حيث ارتفع معدل نمو المجموعة من 4.2 في المائة في عام 2002، إلى 5.4 في المائة في عام 2003. كذلك ساهم في ارتفاع معدل النمو للمجموعة انتهاء حالة عدم التيقن التي سادت قبل الحرب في العراق، وعودة النشاط بعد الحرب في قطاعات التجارة والاستثمار والسياحة.

وفيما يتعلق بمجموعة دول وسط وشرق أوروبا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي فيها بدرجة طفيفة من 4.4 في المائة في عام 2002 إلى 4.5 في المائة في عام 2003. وقد تحقق الارتفاع في النمو استمراراً لنتائج الإنجازات الملحوظة التي حققتها معظم تلك الدول في عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك في ضوء سعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي بداية من عام 2004.

أما بالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية، فقد حققت معدل نمو بلغ 4.1 في المائة في عام 2003 مقابل 3.5 في المائة في عام 2002. وقد تحقق ذلك جزئياً نتيجة التوسع الاقتصادي في نيجيريا الذي جاء مصاحباً لارتفاع إنتاج النفط. هذا، وفيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي، فلا تزال المجموعة تحقق معدلات نمو منخفضة بصورة ملحوظة مقارنة بباقي مجموعات الدول النامية، حيث اقتصر معدل النمو الاقتصادي للمجموعة على 1.7 في المائة في عام 2003، مقابل -0.1 في المائة في عام 2002. ويلاحظ أن هذا الأداء الضعيف نسبياً قد صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة والفقر وتباين مستويات المعيشة في دول المجموعة.

وفيما يتعلق بتطورات الأسعار المحلية، فقد ارتفع معدل التضخم بصورة طفيفة في كل من مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على حد سواء. فبالنسبة للدول المتقدمة كمجموعة، ارتفع معدل التضخم من 1.5 في المائة في عام 2002 إلى 1.8 في المائة في عام 2003. كذلك ارتفع معدل التضخم لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من 6.0 في المائة إلى 6.1 في المائة للعامين على التوالي، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2) : معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية
2003-1998



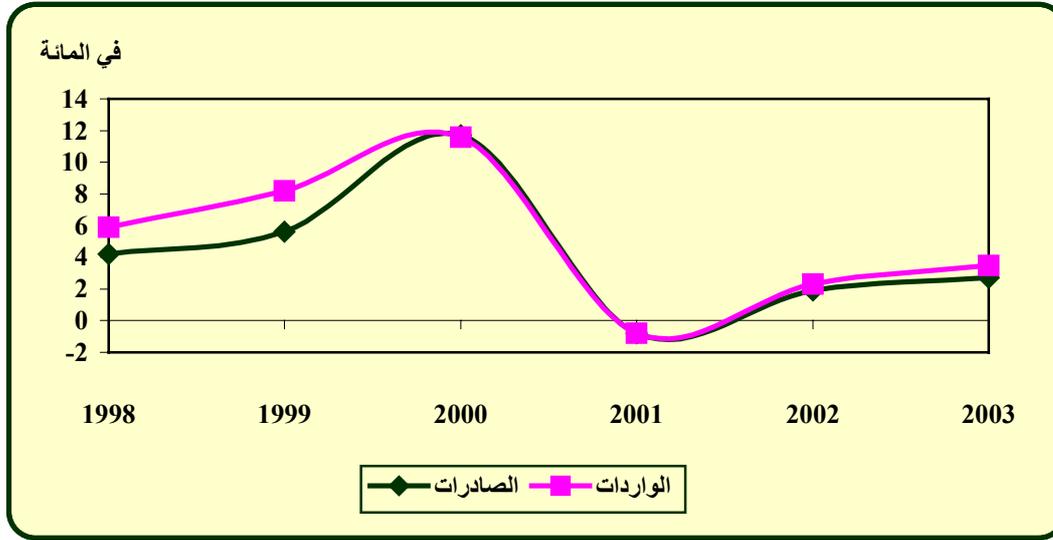
ويلاحظ تفاوت نمط ارتفاع الأسعار المحلية داخل المجموعات الفرعية. فضمن مجموعة الدول المتقدمة، شهدت مجموعة اليورو تراجعاً في معدل التضخم من 2.3 في المائة في عام 2002 إلى 2.1 في المائة خلال عام 2003، وبما يرجع أساساً لضعف الإنفاق الاستهلاكي في دول رئيسية داخل المجموعة إلى جانب، ووجود بعض الطاقة الإنتاجية الزائدة إلى جانب آخر. كذلك ضمن مجموعة الدول النامية والناشئة، شهدت مجموعة دول وسط وشرق أوروبا ومجموعة رابطة الدول المستقلة تراجعاً في معدل التضخم من 14.8 في المائة إلى 9.2 في المائة، ومن 13.8 في المائة إلى 12.1 في المائة للمجموعتين على التوالي، مما يعكس جهود الإصلاح التي انتهجتها تلك الدول خلال السنوات الماضية.

والجدير بالذكر أن تطورات الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية الرئيسية خلال عام 2003 قد انعكست على معدلات البطالة حيث ارتفعت خلال العام مقارنة بالعام الماضي في كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، بينما انخفضت في كل من اليابان وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا، الملحق (3/1).

التجارة والمدفوعات

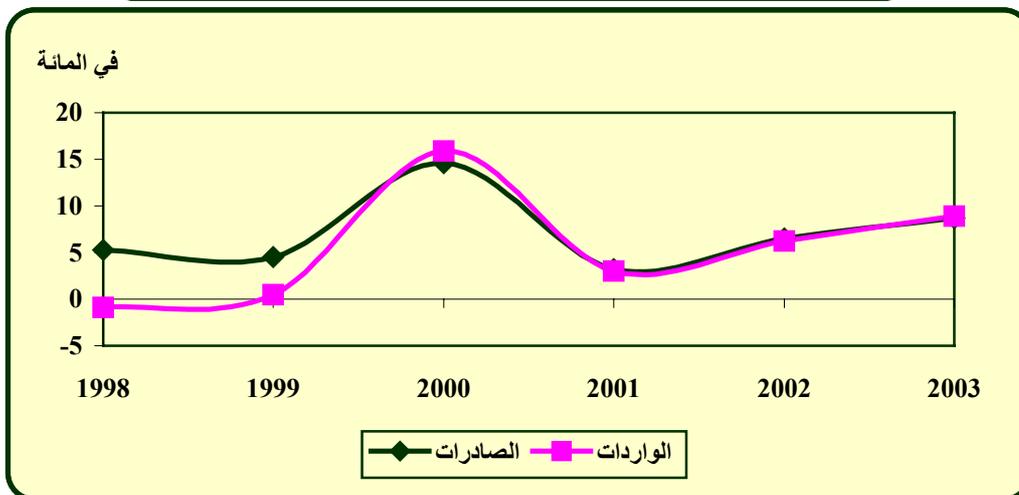
ارتفع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات خلال عام 2003 ليصل إلى 4.5 في المائة، مقابل 3.1 في المائة خلال عام 2002. وقد تحقق الارتفاع في حجم التجارة العالمية للعام الثاني على التوالي، بعد أن كان قد تراجع بصورة ملحوظة خلال عام 2001 ليقصر على 0.1 في المائة، مقابل مستواه القياسي البالغ 12.5 في المائة خلال عام 2000، وهو أعلى معدل مسجل لنمو التجارة خلال فترة تزيد عن عقدين. وقد تحقق الارتفاع في معدل نمو حجم التجارة خلال عام 2003 نتيجة لعودة الانتعاش للاقتصاد العالمي، واستفادة معظم مجموعات الدول منه، خاصة الدول النامية الآسيوية.

الشكل (3) : معدلات نمو التجارة في الدول المتقدمة 1998-2003



وجدير بالذكر أن نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات عكس نمو التجارة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وإن كانت معدلات نمو تجارة الدول النامية تعادل ما يصل إلى ثلاثة أضعاف تلك المعدلات في الدول المتقدمة. فقد ارتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 1.9 في المائة في عام 2002 إلى 2.7 في المائة في عام 2003، في حين ارتفع معدل نمو الواردات من 2.3 في المائة إلى 3.5 في المائة للعالمين على التوالي. أما الدول النامية فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 6.5 في المائة إلى 8.7 في المائة ومعدل نمو وارداتها من 6.2 في المائة إلى 8.9 في المائة، الملحق (4/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (4) : معدلات نمو التجارة في الدول النامية 1998-2003



فبالنسبة للدول المتقدمة، حققت كل من اليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع وأسبانيا والولايات المتحدة معدلات مرتفعة نسبياً لنمو كل من الصادرات والواردات، بينما حققت باقي الدول الرئيسية في منطقة اليورو والمملكة المتحدة معدلات متدنية نسبياً. ففي اليابان سجل حجم الصادرات ارتفاعاً بلغ معدله 10.0 في المائة خلال عام 2003، بينما سجل حجم الواردات ارتفاعاً بلغ معدله 4.9 في المائة. وحققت الدول الآسيوية حديثة التصنيع نمواً بلغ 12.1 في المائة في حجم الصادرات، ونمواً بلغ 8.9 في المائة في حجم الواردات. أما بالنسبة لأسبانيا فقد حققت نمواً في حجم الصادرات بلغ 4.0 في المائة، ونمواً في حجم الواردات بلغ 6.7 في المائة، وحققت الولايات المتحدة نمواً بلغ 2.0 في المائة و4.0 في المائة للصادرات والواردات على التوالي. وفي المقابل سجلت كل من إيطاليا وفرنسا معدلات سالبة لنمو الصادرات بلغت -3.9 في المائة و-2.1 في المائة على التوالي، وصاحب ذلك معدلات سالبة أو ضعيفة لنمو الواردات بلغت -0.6 في المائة و0.9 في المائة. كذلك سجلت المملكة المتحدة وكندا معدلات سالبة لنمو الصادرات بلغت -0.5 في المائة و-2.1 في المائة على التوالي، إلا أنه صاحبها نمو في الواردات بلغت معدلاته 0.8 في المائة و4.0 في المائة للدولتين على التوالي. أما بالنسبة لألمانيا فكانت معدلات نمو التجارة معتدلة، بحيث اقتصر على 1.0 في المائة للصادرات و2.1 في المائة للواردات.

وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فتظهر تطورات تجارتها السلعية خلال عام 2003 أن صادرات النفط قد ارتفعت بصورة ملحوظة، حيث بلغ معدل نمو حجمها 7.1 في المائة، وذلك في الوقت الذي اقتصر فيه نمو حجم واردات النفط على 3.3 في المائة. أما بالنسبة للصادرات غير النفطية فقد ارتفع حجمها بمعدل 11.4 في المائة، بينما ارتفع حجم وارداتها بمعدل 11.6 في المائة.

ويتضح من التوزيع الجغرافي للدول النامية واقتصادات الدول الناشئة الأخرى أن نمو حجم التجارة السلعية كان مرتفعاً بدرجة ملحوظة في كل من الدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا، حيث نما حجم الصادرات بمعدل 14.7 في المائة، ونما حجم الواردات بمعدل 16.2 في المائة بالنسبة للمجموعة الأولى، ونما حجم الصادرات بمعدل 13.8 في المائة، والواردات بمعدل 13.9 في المائة بالنسبة للمجموعة الثانية. وفي الوقت نفسه، سجلت مجموعة دول نصف الكرة الغربي أضعف أداء لنمو أحجام التجارة الخارجية، حيث اقتصر نمو حجم الصادرات على 3.0 في المائة، والواردات على 0.8 في المائة، الأمر الذي ارتبط بالضعف النسبي للنمو الاقتصادي فيها واستمرار مشاكل البطالة والفقر.

وبالنسبة لشروط التبادل التجاري، فقد حققت كل من الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات الدول الناشئة الأخرى تحسناً نسبياً خلال عام 2003، وإن كان التحسن قد تحقق بدرجة أكبر للدول المتقدمة. فقد حققت الدول المتقدمة تحسناً في شروط التبادل التجاري بلغت نسبته 0.7 في المائة خلال عام 2003، مقابل 0.9 في المائة في عام 2002. بينما اقتصر تحسن نسبة التحسن على 0.2 في المائة بالنسبة للدول النامية والناشئة، مقابل 0.7 في المائة في العام السابق. وفيما يتعلق بالدول والمجموعات الفرعية داخل مجموعة الدول المتقدمة، يلاحظ أن إيطاليا وأسبانيا وألمانيا وكندا قد حققت

تحسناً في شروط التبادل التجاري خلال عام 2003، في حين تراجعت تلك الشروط بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة والدول الآسيوية حديثة التصنيع. أما بالنسبة للمجموعات الفرعية داخل مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد حققت كل من مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة رابطة الدول المستقلة، ومجموعة دول الشرق الأوسط، ومجموعة دول نصف الكرة الغربي تحسناً في شروط التبادل التجاري، بينما تراجعت تلك الشروط بالنسبة لمجموعة دول وسط وشرق أوروبا ومجموعة الدول الآسيوية النامية. و جدير بالذكر أن التحسن النسبي لمجموعات الدول المذكورة قد ارتبط بتحسّن شروط التبادل التجاري للدول المصدرة للنفط، حيث ارتفعت بنسبة 2.2 في المائة، وتحسّن تلك الشروط للدول المصدرة للمواد الأولية بصفة عامة، حيث ارتفعت بنسبة 2.1 في المائة، بينما تراجعت بالنسبة للدول المصدرة للمنتجات غير النفطية بمعدل طفيف بلغ -0.2 في المائة، الملحق (5/1).

وبالنسبة للمدفوعات، فقد تراجع وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة حيث ارتفع العجز فيه من 193.3 مليار دولار في عام 2002 إلى 241.9 مليار دولار في عام 2003. وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع عجز الميزان التجاري من 175.7 مليار دولار إلى 204.5 مليار دولار للعامين على التوالي، وارتفاع فائض ميزان الخدمات من 78.9 مليار دولار إلى 82.4 مليار دولار، وفائض صافي الدخل من 39.7 مليار دولار إلى 46.0 مليار دولار، بينما ارتفع عجز صافي التحويلات الجارية من 136.2 مليار دولار إلى 165.8 مليار دولار. ويلاحظ أن وضع الحساب الجاري للمجموعة قد تأثر أساساً بارتفاع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 480.9 مليار دولار إلى 541.8 مليار دولار، وتقلص الفائض في الاتحاد الأوروبي من 54.2 مليار دولار إلى 21.9 مليار دولار، حيث لم يعوضه ارتفاع الفائض في اليابان من 112.7 مليار دولار إلى 136.4 مليار دولار، وارتفاع الفائض في الدول الآسيوية حديثة التصنيع من 63.6 مليار دولار إلى 86.5 مليار دولار.

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات للمجموعة من 83.6 مليار دولار في عام 2002 إلى 121.0 مليار دولار في عام 2003. وقد عكس ذلك ارتفاع فائض ميزان التجارة السلعية من 184.1 مليار دولار إلى 225.0 مليار دولار، وارتفاع عجز ميزان الخدمات من 56.2 مليار دولار إلى 66.6 مليار دولار، وارتفاع عجز صافي الدخل من 124.4 مليار دولار إلى 135.8 مليار دولار، والزيادة في فائض صافي التحويلات الجارية من 80.0 مليار دولار إلى 98.4 مليار دولار.

وبالنظر للمجموعات الفرعية للدول، يلاحظ ارتفاع الفائض في دول الشرق الأوسط من 29.0 مليار دولار إلى 51.7 مليار دولار، وارتفاع الفائض لمجموعة رابطة الدول المستقلة من 31.8 مليار دولار إلى 39.5 مليار دولار، وذلك مع تراجع فائض مجموعة الدول النامية الآسيوية من 68.1 مليار دولار إلى 61.8 مليار دولار. أما بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري فيها من 22.2 مليار دولار إلى 31.7 مليار دولار، في الوقت الذي تراجع فيه العجز للدول الأفريقية من 7.4 مليار دولار إلى 3.9 مليار دولار، وتحول الرصيد بالنسبة لمجموعة دول نصف الكرة الغربي من عجز بلغ 15.8 مليار دولار لفائض بلغ 3.8 مليار دولار.

الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى في عام 2003 بمعدل 4.6 في المائة، وهو ما يصل إلى نحو ضعف معدل نمو الدين في عام 2002 والذي بلغ 2.2 في المائة، وبما أدى لوصول إجمالي الدين إلى 2,644 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2003.

وقد جاء الارتفاع في إجمالي الدين العام الخارجي لدول المجموعة في عام 2003، ليعكس ارتفاعه لمجموعة دول وسط وشرق أوروبا بمعدل 11.9 في المائة، ورابطة الدول المستقلة بمعدل 9.2 في المائة، وللدول النامية الآسيوية بمعدل 5.0 في المائة، وللدول الأفريقية بمعدل 4.7 في المائة، في حين اقتصر معدل نمو الدين لدول الشرق الأوسط على 1.8 في المائة، ومعدل نموه لدول نصف الكرة الغربي على 0.7 في المائة.

وجدير بالذكر أن توزيع الدين الخارجي وفقاً للمجموعات الجغرافية في نهاية عام 2003 يظهر أن مجموعة دول نصف الكرة الغربي تحوز على ما يصل إلى 28 في المائة من الإجمالي، تليها الدول النامية الآسيوية بنسبة 26 في المائة، ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 15 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط، فقد بلغت نسبة مديونيتها للإجمالي حوالي 12 في المائة، واقتصرت تلك النسبة على 10 في المائة بالنسبة للدول الأفريقية، و8 في المائة لرابطة الدول المستقلة.

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين للدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى، يلاحظ أن نسبتها للصادرات من السلع والخدمات قد تراجعت للمجموعة ككل من 19.7 في المائة في عام 2002 إلى 18.1 في المائة في عام 2003. هذا، وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة لدول نصف الكرة الغربي، حيث بلغت 43.2 في المائة في عام 2003، تليها رابطة الدول المستقلة بنسبة 20.1 في المائة، ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 18.6 في المائة، فالدول الأفريقية بنسبة 14.1 في المائة، ثم الدول النامية الآسيوية بنسبة 11.6 في المائة، وأخيراً دول الشرق الأوسط بنسبة 8.0 في المائة، الملحق (6/1).

الاحتياطيات الدولية

واصلت الاحتياطيات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى نموها خلال عام 2003، وذلك استمراراً للاتجاه الذي بدأ منذ أوائل التسعينات. وقد كان معدل نموها مرتفعاً بصورة ملحوظة خلال العام، حيث بلغ 26.6 في المائة، مقابل 19.5 في المائة خلال عام 2002، وبما أدى لبلوغ الاحتياطيات لمستوى 1,377.6 مليار دولار بنهاية عام 2003. ويلاحظ أن الارتفاع في الاحتياطيات كان عاماً بالنسبة لكافة مجموعات الدول، حيث حققت رابطة الدول المستقلة أعلى معدل للنمو، إذ بلغ 54.5 في المائة، تلتها الدول النامية الآسيوية بمعدل 34.2 في المائة، ثم دول نصف

الكرة الغربي بمعدل 22.0 في المائة، فالدول الأفريقية بمعدل 19.8 في المائة، ثم دول الشرق الأوسط بمعدل 16.1 في المائة، وأخيراً دول وسط وشرق أوروبا بمعدل 8.3 في المائة، الملحق (7/1).

وجدير بالذكر أن تطورات التجارة الخارجية في السلع والخدمات، وتطورات المدفوعات والتدفقات المالية والرأسمالية وما نتج عنها من تطورات في الاحتياطيات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، قد أدت، بصفة عامة، إلى ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات من السلع والخدمات لتلك المجموعة من 57.3 في المائة في عام 2002 إلى 61.3 في المائة في عام 2003. وقد كان الارتفاع في نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات عاماً بالنسبة لكافة المجموعات الفرعية للدول باستثناء مجموعة دول وسط وشرق أوروبا. فقد ارتفعت نسبة التغطية لدول الشرق الأوسط من 71.4 في المائة إلى 76.0 في المائة، وللدول النامية الآسيوية من 68.4 في المائة إلى 74.2 في المائة. كذلك ارتفعت النسبة لرابطة الدول المستقلة من 41.6 في المائة إلى 52.8 في المائة، والدول الأفريقية من 47.0 في المائة إلى 47.8 في المائة، ودول نصف الكرة الغربي من 47.6 في المائة إلى 55.6 في المائة. أما بالنسبة لمجموعة دول وسط وشرق أوروبا، فقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات من 43.1 في المائة عام 2002 إلى 36.9 في المائة في عام 2003.

أسعار الفائدة

استمر خلال عام 2003 الاتجاه السائد لتخفيض أسعار الفائدة الرسمية المرتبطة بوضع السياسات الاقتصادية في الدول الصناعية الرئيسية وذلك في إطار جهود السلطات لإنعاش النشاط الاقتصادي. فقد خفضت كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة من أسعار الفائدة الرسمية، وذلك في الوقت الذي استمرت فيه اليابان في انتهاج سياسة سعر فائدة صفري يعكس محدودية القدرة على استخدام السياسة النقدية في محاولة لتنشيط الاقتصاد. هذا، وقد حافظت كندا على سعر الفائدة الرسمي عند مستواه خلال عام 2003، وذلك بعد أن كانت قد رفعتة خلال العام السابق. أما بالنسبة لأسعار الفائدة في السوق، فقد تراجع متوسطها السنوي بالنسبة للدول المتقدمة، وذلك بصورة شبة مماثلة مع أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل.

أسعار الصرف

شهد عام 2003 تراجعاً ملحوظاً للدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى، وهو ما يعتبر استمراراً للاتجاه الذي ساد خلال عام 2002. فقد انخفض سعر الدولار الأمريكي خلال عام 2003 مقابل اليورو بنسبة بلغت 16.5 في المائة وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع نسبة الانخفاض في عام 2002 التي بلغت 5.2 في المائة. كما تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني خلال العام بنسبة بلغت 8.1 في المائة في حين انخفض سعر صرف الدولار أمام الين بنسبة بلغت 7.6 في المائة. وقد جاء هذا التراجع في قيمة الدولار في ظل استمرار حالة من القلق بشأن حجم

عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي، وقابلية وضع هذا العجز للاستمرار مستقبلاً، وتأثيره على الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الرئيسية الأخرى. إلا أنه من جانب آخر، من المنتظر أن يؤدي التراجع في قيمة الدولار إلى تخفيض العجز المتعلق بالحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي، وتنشيط الطلب على السلع الأمريكية، بما يؤدي لإنعاش الاقتصاد وإعادة التوازن للاقتصاد العالمي.

تطورات عام 2004

شهد النصف الأول من عام 2004 انضمام عشرة دول جديدة للاتحاد الأوروبي. فقد انضمت للاتحاد في الأول من مايو 2004 كل من المجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وبولندا وليتوانيا ولاتفيا وأستونيا وسلوفينيا ومالطا والجزء اليوناني من قبرص، ليصل بالتالي عدد أعضائه إلى خمسة وعشرين دولة عضو، وهو الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة تجارية على مستوى العالم من حيث عدد السكان.

كذلك، شهد النصف الأول من عام 2004 تصاعد أسعار النفط العالمية، حيث ارتفعت أسعار النفط عن مستواها في آخر عام 2003 بمعدل وصل إلى 25 في المائة، وبحيث بلغ سعر البرميل الخام في الولايات المتحدة حوالي 42 دولاراً. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى حالة عدم التيقن من الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. كما ساهمت في ذلك أيضاً توقعات ارتفاع الطلب العالمي على النفط في ظل عودة الانتعاش الاقتصادي، وعدم ارتفاع الإنتاج في الدول خارج منظمة الأوبك بصورة ملموسة يمكن أن تساعد على تراجع الأسعار.

ومن جانب آخر، شهد الاقتصاد الأمريكي تحسناً ملحوظاً في الربع الأول من عام 2004، حيث بلغ معدل نموه السنوي 4.2 في المائة، الأمر الذي أدى لخلق وظائف بمعدلات مرتفعة بلغت أقصاها في شهر مايو، حيث تم إيجاد ربع مليون فرصة عمل جديدة خارج القطاع الزراعي. وقد أدى هذا التحسن إلى توقع عودة أسعار الفائدة للارتفاع في الولايات المتحدة بدءاً من أواخر شهر يونيو 2004.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم
(2003 - 1998)

(نسب مئوية)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
3.9	3.0	2.4	4.7	3.7	2.8	العالم
2.1	1.7	1.1	3.8	3.5	2.7	الدول المتقدمة
3.1	2.2	0.5	3.7	4.4	4.2	الولايات المتحدة
0.4	0.9	1.6	3.5	2.8	2.9	منطقة اليورو
2.7	0.3-	0.4	2.8	0.2	1.2-	اليابان
2.2	3.0	1.7	5.2	4.6	2.0	دول متقدمة أخرى
6.1	4.6	4.1	5.9	4.0	3.0	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
4.1	3.5	3.8	3.0	2.7	3.2	أفريقيا
4.5	4.4	0.3	4.8	0.4	2.8	وسط وشرق أوروبا
7.6	5.1	6.4	9.1	5.1	3.5-	رابطة الدول المستقلة
7.8	6.4	5.6	6.7	6.2	4.1	الدول النامية الآسيوية
5.4	4.2	4.3	5.9	2.1	4.0	الشرق الأوسط
1.7	0.1-	0.4	3.9	0.4	2.3	نصف الكرة الغربي

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2004 .

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم
(2003 - 1998)

(نسب مئوية)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
1.8	1.5	2.1	2.1	1.4	1.5	الدول المتقدمة
2.3	1.6	2.8	3.4	2.2	1.5	الولايات المتحدة
2.1	2.3	2.4	2.0	1.1	1.1	منطقة اليورو
0.2-	0.9-	0.8-	0.9-	0.3-	0.6	اليابان
1.8	1.7	2.1	1.8	1.2	2.2	دول متقدمة أخرى
6.1	6.0	6.8	7.3	10.4	11.4	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
10.3	9.6	11.8	13.0	11.5	10.2	أفريقيا
9.2	14.8	19.6	23.0	23.3	33.0	وسط وشرق أوروبا
12.1	13.8	20.4	24.5	69.6	24.0	رابطة الدول المستقلة
2.7	2.0	2.7	1.9	2.5	7.8	الدول النامية الآسيوية
8.6	7.5	7.1	8.5	11.0	10.5	الشرق الأوسط
10.6	8.9	6.0	6.6	7.2	8.5	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2003 - 1998)

(نسب مئوية)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
						معدل البطالة
6.6	6.4	5.9	5.8	6.4	6.8	الدول المتقدمة
6.8	6.5	5.9	5.7	6.1	6.3	الدول الصناعية الرئيسية
6.0	5.8	4.8	4.0	4.2	4.5	الولايات المتحدة
5.3	5.4	5.0	4.7	4.7	4.1	اليابان
9.9	8.6	7.9	7.8	8.4	9.1	ألمانيا
9.3	8.8	8.5	9.3	10.7	11.4	فرنسا
8.7	9.0	9.5	10.6	11.4	11.8	إيطاليا
5.0	5.2	5.1	5.5	6.0	6.3	المملكة المتحدة
7.6	7.7	7.2	6.8	7.6	8.3	كندا
8.2	7.7	7.4	8.2	9.0	9.8	الإتحاد الأوروبي
						نمو التوظيف
0.6	0.3	0.7	2.1	1.4	1.1	الدول المتقدمة
0.5	0.1-	0.4	1.8	1.1	1.0	الدول الصناعية الرئيسية
0.9	0.3-	0.0	2.5	1.5	1.5	الولايات المتحدة
0.2-	1.2-	0.6-	0.2-	0.8-	0.7-	اليابان
1.1-	0.6-	0.4	1.8	1.2	1.1	ألمانيا
0.2	0.6	1.8	2.6	2.0	1.5	فرنسا
1.0	1.5	2.1	1.9	1.3	1.1	إيطاليا
0.9	0.7	0.8	1.1	1.3	1.0	المملكة المتحدة
2.2	2.2	1.1	2.6	2.8	2.7	كندا
1.0	1.4	1.5	3.0	2.3	1.3	دول متقدمة أخرى
0.3	0.5	1.4	2.1	1.9	2.1	الإتحاد الأوروبي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة في العالم
(2003 - 1998)

(نسب مئوية)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
						العالم
4.5	3.1	0.1	12.5	5.9	4.4	إجمالي التجارة
						الدول المتقدمة
2.7	1.9	0.8-	11.7	5.6	4.2	الصادرات
3.5	2.3	0.8-	11.6	8.2	5.9	الواردات
						الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
8.7	6.5	3.2	14.6	4.5	5.3	الصادرات
8.9	6.2	3.0	15.9	0.5	0.9-	الواردات

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (5/1) : التغير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية
(السلع والخدمات)
(2003 - 1998)

(نسب مئوية)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
0.7	0.9	0.3	2.4-	0.3-	1.3	الدول المتقدمة
0.2	0.7	3.2-	7.3	3.6	7.3-	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى
(2003 - 1998)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
						إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)
2,644.2	2,526.6	2,470.9	2,498.5	2,552.9	2,515.1	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
275.5	263.2	259.8	272.2	283.2	285.8	أفريقيا
402.2	359.5	312.9	308.3	285.0	267.9	وسط وشرق أوروبا
221.6	203.0	194.1	199.1	218.9	222.7	رابطة الدول المستقلة
696.2	662.9	669.0	663.3	692.4	696.2	الدول النامية الآسيوية
307.6	302.1	295.2	292.3	290.9	281.3	الشرق الأوسط
741.1	736.0	739.8	763.2	782.3	761.2	نصف الكرة الغربي
						مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
18.1	19.7	21.7	21.4	25.4	25.3	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
14.1	21.8	18.2	16.9	20.1	21.8	أفريقيا
18.6	20.8	21.0	19.9	19.6	19.0	وسط وشرق أوروبا
20.1	18.0	19.9	17.0	22.0	23.4	رابطة الدول المستقلة
11.6	13.6	14.2	13.9	16.4	18.2	الدول النامية الآسيوية
8.0	7.2	9.9	7.9	11.7	14.9	الشرق الأوسط
43.2	42.4	48.5	51.4	59.4	51.2	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1) : الاحتياطات الدولية للدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى
(2003 - 1998)

(مليار دولار أمريكي)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
1,377.6	1,088.1	910.5	815.4	725.9	698.5	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
87.0	72.6	64.8	54.6	42.4	41.5	أفريقيا
143.0	132.0	98.9	97.3	94.9	89.7	وسط وشرق أوروبا
90.4	58.5	44.4	33.3	16.5	15.1	رابطة الدول المستقلة
665.6	495.9	379.6	320.9	306.5	273.8	الدول النامية الآسيوية
194.8	167.8	163.5	153.1	122.0	125.1	الشرق الأوسط
196.8	161.3	159.2	156.1	143.4	153.4	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (8/1) : أسعار الفائدة
(2003 - 1998)

(نسب مئوية)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
						سعر الفائدة الرسمي (1)
1.0	1.2	1.8	6.4	5.3	4.7	الولايات المتحدة
0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.3	اليابان
2.0	2.8	3.3	4.8	3.0	-	منطقة اليورو
3.8	4.0	4.0	6.0	5.5	6.3	المملكة المتحدة
2.8	2.8	2.3	5.8	4.8	5.0	كندا
						سعر الفائدة في السوق للدول المتقدمة (2)
1.6	2.0	3.2	4.4	3.4	4.1	قصيرة الأجل
3.7	4.2	4.4	5.0	4.7	4.5	طويلة الأجل

(1) السعر في نهاية العام.

(2) المتوسط السنوي لسعر الفائدة كما ورد في المصدر.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2003 - 1998)

(وحدات العملة مقابل دولار واحد)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
-	-	2.1840	2.1170	1.8330	1.7600	المـارك الألماني
0.6120	0.6662	0.6944	0.6596	0.6180	0.6039	الجنيه الإسترليني
-	-	73.2400	7.1010	6.1490	5.9000	الفرنك الفرنسي
115.9000	125.4000	121.5000	107.8000	113.9000	130.9000	اليـن الياباني
0.8842	1.0593	1.1161	1.0823	0.9372	0.8929	اليـورو *

* الإيـكو حتى عام 1998 .
المصدر: مصدر الملحق (1/1) .